لقد اتصف تقرير لجنة شو بشيء من الواقعية والانصاف، فلقي ترحيباً وارتياحاً في الاوساط العربية وانتقاداً عنيفاً في الاوساط الصهيونية. واذا كانت الاوساط العربية قد قابلت تقرير لجنة شو بكثير من الارتياح، فان ذلك لم يدم سوى يومين. اذ ادلى رئيس وزراء بريطانيا، رمزي مكدونالد، في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٣٠، ببيان جاء في «ان الحكومة البريطانية ستستمر في ادارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب... وهذا التزام دولي لا يمكن الرجوع عنه». وفي ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠، اعلن مكدونالد ان «تقرير لجنة شو لن يغير من سياسة بريطانيا في فلسطين»(٤٤).

لقد اكدت تقارير اللجان البريطانية الاسباب الكامنة وراء سخط عرب فلسطين. غير ان حكومات صاحب الجلالة استمرت في التعامي؛ كما استمرت في استخدام القوة لقمع الانتفاضات الفلسطينية، والتحايل باستقدام لجان تحقيق للتهدئة وامتصاص النقمة كي يتاح لها الوقت لاكمال مهمتها القاضية بانشاء «الوطن القومي اليهودي» من خلال الهجرة اليهودية المتزايدة، ومن خلال تملك اليهود للأرض. ولقد ظهر ان كل التطمينات التي اعطتها بريطانيا للعرب الفلسطينيين انما كانت كاذبة. فازدواجية وعد بلفور غير قابلة للتطبيق الا من جانب واحد. واما الجانب الذي عملت له بريطانيا، طيلة فترة الانتداب، فهو الجانب المتعلق بالوطن القومي اليهودي. وبعد كل انتفاضة فلسطينية، نجد لجنة تحقيق، فتراجعاً حكومياً بريطانيا عن توصيات اللجنة. وما ان يخيم الهدوء، بعد كل انتفاضة، حتى تعود الحكومة البريطانية الى سيرتها السابقة المتحيزة للصهيونيين. فبعد عدم الاخذ بتوصية لجنة شو، اخذت تعوض على اليهود المتضررين من انتفاضة ١٩٢٩، بينما تمنعت عن دفع اية تعويضات للعرب المتضررين(٤٥). وامعاناً منها في التضليل، اتبعت الحكومة لجنة شو بلجنة سمبسون، وهي، ضمناً، مصرة على عدم الاخذ بأية مقترحات قياساً بالسوابق.

فقد اوفدت الحكومة البريطانية سير جون هوب سمبسون كي يدرس مسائل الهجرة والاسكان والاراضي وترقية الشؤون الاقتصادية. فوضع هذا تقريراً قدمه الى وزير المستعمرات في أواخر آب (اغسطس) ١٩٣٠. وقد تضمن هذا التقرير أموراً واقعية لا تنسجم مع المخطط الرسمي البريطاني. ومن اهم هذه الامور:

١ ـ **مشكلة الاراضي**: لقد اشار التقرير الى ان الاراضي الصالحة للزراعة لدى العرب «لا تكفي، في حال، لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستوى المعيشة. وبنتيجة سياسة الحكومة في موضوع الاراضي، اضطر قسم كبير من الفلاحين [الى] ان يفقدوا اعمالهم، وارغموا على مغادرة اراضيهم»(٤٦). ولقد تناقصت الاراضي التي بحوزة العرب وبات الفلاح يرزح تحت عبء الديون، مما اضطره الى بيع ارضه، اما لتسديد الديون، او لدفع ضرائب الحكومة، او للحصول على ما يسد به رمق العائلة(٤٧). وفوق ذلك يحتم دستور الوكالة اليهودية ان تبقى الارض التي تسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي الى الأبد غير قابلة للانتقال(٤٨).

٢ ـ **مشكلة البطالة**: حتم دستور الوكالة اليهودية عدم استخدام سوى العمال اليهود، الامر الذي ادى الى انتشار البطالة في الوسط العربي، بحيث اصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية(٤٩). واستغرب التقرير، في مرارة، ان يسمح لعمال يهود من ليتوانيا أو بولونيا او اليمن ان يشغلوا عملاً في فلسطين، ما دام يوجد عمال قادرون على ذلك، ولا